

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



## اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد سمكولا كوانوكا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود ٥٧ و ٥٨ و ٦٠ إلى ٧٣ من جدول الأعمال  
(تابع)مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة  
بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد أونويو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يُشارك وفدي المتكلمين السابقين في تهنتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة. ونتوجه بتهانينا أيضا إلى موظفي اللجنة الآخرين. ونحن على ثقة بأنه نتيجة لتجربكم الدبلوماسية الكبيرة، ستحتتم مداواتنا بنجاح.

لقد ظل نزع السلاح وعدم الانتشار محورين لجميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين منذ إنشاء المنظمة. فنيجيريا، كغيرها من الدول الأعضاء، تتشاطر الآمال والمثل لعالم خال من تهديد أسلحة التدمير الشامل. ولذلك السبب، تساند نيجيريا جميع الجهود الهادفة إلى تحقيق تخفيض أسلحة التدمير الشامل التي تمثل أكبر تهديد لبقاء البشرية، وإلى القضاء على هذه الأسلحة في نهاية المطاف.

ولا شك في أن الحرب الباردة كانت النذير بسباق تسلح جامح استمر حتى هذا اليوم. ومثلت نهاية الحرب الباردة فرصة طيبة وبيئة مؤاتية للإبرام المبكر لاتفاق بشأن نزع السلاح العام والكامل في إطار مراقبة دولية فعال.

ومما يؤسف له كثيرا أن عشمنا في قيام عالم خال من الأسلحة النووية لم يتحقق، بل تبدد فعلا بسرعة لأن العالم لا يزال يشهد زيادة ضخمة وتحسنا نوعيا في أسلحة التدمير الشامل ومنظومات إيصالها. ويجري تعقيد ذلك بتهديدات جديدة في شكل التراكم المفرط للأسلحة التقليدية، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والانتشار الواسع للألغام الأرضية في مناطق الصراع، والإرهاب الدولي. ومع بلوغ الميزانية العسكرية العالمية رقما مذهلا قدره ٨٥٠ بليون دولار في عالم يحصل فيه مئات الملايين من الناس على دولار واحد في اليوم، تكون هذه النفقات ببساطة غير معقولة. وتستدعي هذه الحالة التنفيذ العاجل لبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



اتفاقية الأسلحة الكيميائية تفتقر إلى العالمية؛ وما انفك مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد، مشلولاً؛ ولم يتسن هيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح أن تجتمع هذا العام، الذي يُصادف الذكرى الخمسين لوجودها؛ وما برح التفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية معلقاً.

ولن يتسنى تحقيق السلام العالمي إلا من خلال اتفاقات تبرم بموافقة الأطراف المتعددة وتكون ملزمة قانونياً، تهيئ لوضع آلية شاملة للرصد والتنفيذ. ولا بد من الاعتراف بأن أي افتراض بجيافة بعض البلدان للأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى لا يمكن أن يتماشى مع الحفاظ على نظام عدم الانتشار أو مع هدف صون السلام والأمن الدوليين. وتعتقد نيجيريا أنه ما لم تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية مرونة وافية والتزاماً عملياً بصدد نزع السلاح، فإن عملية نزع السلاح ستستمر بكاملها في حالة من الشلل.

وبوصف نيجيريا جزءاً من القارة التي عانت كثيراً من خطر الألغام الأرضية فإنها ملتزمة تماماً بالقضاء على تلك الألغام. ولا يستطيع المدنيون، خاصة النساء والأطفال، في بلدان أفريقية عديدة تمر بمرحلة ما بعد الصراع، أن يتنقلوا بحرية خوفاً من التعرض للتشويه أو الموت بفعل الألغام. وحتى في مواجهة الجوع والمجاعة، لا يمكن زرع الأرض المتاحة الصالحة للزراعة بسبب وجود هذه الألغام. وإن تزايد انتشار الألغام الأرضية المضادة للأفراد، واستخدامها عشوائياً في كل أنحاء العالم يتطلب عملاً واهتماماً عاجلين.

ويسعدنا أن نلاحظ النجاح الهائل الذي حققه المجتمع الدولي في مكافحة الألغام الأرضية منذ دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ عام ١٩٩٩. كما تسعدنا بالمثل نتيجة الاجتماع الرابع للدول الأطراف فيها الذي عُقد في جنيف الشهر الماضي، خاصة اعتماده لعدد من التدابير والتوصيات

واليوم، تملك بلدان قليلة فيما بينها أسلحة نووية قادرة بما يكفي على تدمير العالم والقضاء على البشرية - بما فيها تلك البلدان نفسها، عدة مرات ومرات. ويجري اعتناق أو مباشرة مذاهب استراتيجية جديدة لن تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة، ولكن بدلاً من ذلك ستشعل سباقاً جديداً للتسلح ليس له غرض سوى استحداث أو حيازة أجيال جديدة من الأسلحة. ونحن نتفهم الشعور الهائل بالقوة الذي تمنحه الأسلحة النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية مقابل ما تشعر به الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ كما أننا نتفهم الخطر الذي تمثله على الجانبين. ومن المهم أن نلاحظ أنه، على أدنى تقدير، فإن اتساع وجود الأسلحة النووية يجعل العالم أقرب إلى احتمال وقوع حادث نووي، إذا لم يكن إلى مواجهة نووية.

ولحسن الطالع، ليس هناك افتقار إلى الجهد من المجتمع الدولي لتحقيق نزع سلاح حقيقي. فقد شهد العقد الماضي وحده التمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتفاوض الناجح لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلاً عن دخول اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد حيز النفاذ.

وبالرغم من تلك الجهود، وحتى بينما نواجه بخاطر أسلحة التدمير الشامل وغيرها من أنواع الأسلحة، ما زالت هناك آراء متعارضة بشأن الطريق الماثلة أمامنا يتردد صداها بين الوفود. فقد تعرقل إحراز المزيد من التقدم بشأن قضايا متنوعة من إطار جدول أعمال نزع السلاح. إذ أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد نتيجة للإخفاق في المصادقة عليها من جانب بعض الدول الأعضاء، وخاصة تلك الدول التي تُشكل مصادقتها إلزاماً لدخول المعاهدة حيز النفاذ؛ ولم تصل المفاوضات لوضع آلية للامتناع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى نتيجة، ولا تزال

إليها بحرية فيما بين الدول المعنية. ولا نزال ملتزمين بمعاهدة المنطقة الحالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندابا. وبالمثل، نحن ندعم جهود الدول الأعضاء الأطراف حاليا في معاهدات ثلاثيلوكو وراوتونغا وبانكوك، وناشد البلدان من خارج هيئات هذه المعاهدات الانضمام إلى الجهود النبيلة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالإعلان الصادر مؤخرا عن اتفاق دول آسيا الوسطى أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان على إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ومن المنطلق ذاته، نرحب بقرار كوبا الصادر مؤخرا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمصادقة على معاهدة ثلاثيلوكو.

وتوجد حاجة إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي بوصفه تراثا مشتركا للبشرية، واستخدامه للأغراض السلمية فقط. ورغم منحزات اتفاقات تحديد الأسلحة الحالية في تنظيم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي، لم تكن هذه الاتفاقات كافية لضبط نشر أسلحة دمار شامل أخرى في الفضاء الخارجي. ولذلك توجد حاجة إلى صك دولي ملزم قانونيا لحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ومنع التهديد بالقوة أو استخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الاقتراح المشترك الذي قدم في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على مثل هذا الصك الملزم قانونيا.

ويسعدني أن أبلغ اللجنة بأن وفد بلادي سيقدم مرة أخرى هذا العام، كما كان يفعل في السابق، مشروع قرار بشأن برنامج الأمم المتحدة للزمالات في مجال نزع السلاح. ولقد أفاد هذا البرنامج، الذي بدأ عام ١٩٧٩، ما يقرب من ٦٠٠ مشارك من حوالي ١٥٠ دولة عضوا. ونحن نقدر جهود الدول الأعضاء، التي قدمت، ولا تزال تقدم، الموارد والتسهيلات للمشاركين في البرنامج. كما نشيد بالأمين

الرامية إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية وضممان عالميتها. وندعو إلى تقديم مساعدات دولية إضافية لدعم برامج الأعمال المتصلة بالألغام في البلدان المتضررة منها. ونلاحظ باهتمام الدور الإيجابي الذي واصلت المنظمات غير الحكومية القيام به في هذا المجال. وناشد الدول الأعضاء التي لم تنضم إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي مبعث رئيسي لعدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية، خاصة في أفريقيا. ونحن ندعم برنامج العمل الذي نتج عن مؤتمر الأسلحة الصغيرة الذي عُقد في هذه القاعة في تموز/يوليه من العام الماضي. ولكننا نلاحظ أن المؤتمر اخفق في الاتفاق على الحاجة إلى تحقيق ومواصلة ضبط الحيازة الخاصة للأسلحة الصغيرة، ومنع تزويد الأطراف غير الدول بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وكجزء من جهودنا في مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، قامت نيجيريا، ومعها جنوب أفريقيا ومالي وكينيا والنرويج والنمسا وكندا وسويسرا وهولندا والمملكة المتحدة، برعاية المؤتمر الأفريقي المعني بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة: الاحتياجات والشراكات، الذي عُقد في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس هذا العام. وفي رأي نيجيريا ومشاركين آخرين، ابرز المؤتمر الحاجة الماسة إلى منع الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ولذلك أكرر دعوة رئيسي، اولوسيغون اوباسانجو، إلى وضع صك دولي ملزم قانونيا لتحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة.

ويعيد وفدي التأكيد على دعمه القوي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل

يفرزها كل منهما على الآخر. وإن مشاريع القرارات التي اتخذت في هذه اللجنة والصكوك القانونية التي اعتمدت تحت إشراف الأمم المتحدة تمثل، الآن أكثر من أي وقت مضى، الوسائل التي يمكن للمجتمع الدولي أن يناضل بها لصالح السلم والأمن الدوليين. ويعني هذا انه لا يتوجب علينا أن نحافظ على المكاسب المحققة فحسب، بل وأن نعززها أيضا من خلال المشاركة والتنفيذ الشاملين.

ثانيا، نحن نُدرك حقيقة أن تأثير أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد أدى إلى وجود مفاهيم متغيرة للخطوات التي ينبغي اتخاذها في ميدان نزع السلاح. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن ضمان الأمن العالمي يأتي في مقدمة الأولويات، فلا يجوز السماح بأن يكون الكفاح ضد الإرهاب مبررا للتراجع عن أي إنجاز من الإنجازات التي تحققت في مجال نزع السلاح. بل على العكس من ذلك، فإن أفضل سبيل للتصدي للتهديدات الجديدة هو تعزيز الالتزامات المتعهد بها فعلا في الإطار المتعدد الأطراف. وربما كان أعظم تحد يواجهها هو حشد الإرادة السياسية اللازمة للدفع قُدما بمبادراتنا في ميدان نزع السلاح. وبعبارة أخرى أقول إن هذه الدورة تتيح لنا فرصة جديدة لكي نؤكد مرة أخرى على وجاهة العمل الذي تقوم به اللجنة الأولى وجدوى الالتزامات التي سبق التعهد بها.

ثالثا، إننا نعيش في عالم يكاد يكون فيه لكل قرار نتخذه تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية، وتترتب فيه على المقررات التي نتخذها على الصعيد الوطني نتائج في الساحة الدولية. ومن المهم، إذن، تنسيق العمل على الصُّعد الوطنية والإقليمية والعالمية، لتحقيق انطلاقة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. والآن، أكثر من أي وقت مضى، أصبح من الحتمي أن نضع حدا لتصنيع الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والبكتريولوجية وتخزينها. وعلينا أيضا أن نعيد النظر في كل ما يتصل بتصنيع وتخزين وبيع وتداول الأسلحة

العام على الأسلوب القدير الذي يُنفذ به البرنامج طوال تلك السنوات. وندعو الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار عند تقديمه.

**السيدة بونيبيا - ميريدا (غواتيمالا) تكلمت**

بالإسبانية): اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى لدورة الجمعية العامة هذه. كما أود أن أشكر أعضاء المكتب الآخرين. ولا شك لدينا في أننا سنتمكن بفضل خبرتكم والاهتمام الكبير الذي تولونه للقضايا التي تناولها هنا من تحقيق نجاحات كبيرة خلال أعمالنا في هذه اللجنة.

ونود أن نشكر ممثل كوستاريكا على البيان الذي أدلى به باسم مجموعة ريو، والذي نؤيده. ويود وفدي اغتنام هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات الإضافية بشأن المشهد العالمي لنزع السلاح والأمن الدولي، وكذلك الدور الحاسم للمجتمع الدولي في تحديد التطورات المقبلة في هذا المجال. ولكننا سنعزف عن سرد القضايا التي نعلم جميعا أنها بنود ذات أولوية في جدول أعمالنا أو عن الإسهاب في الكلام عما لا يزال يتعين فعله.

أود أولا أن أشير إلى السياق الذي تؤدي فيه عملنا. من الواضح أننا دخلنا مرحلة تتسم بتغييرات حادة، على الصعيد العالمي وداخل مجتمعاتنا على حد سواء. ومع وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، دخلنا عصرا جديدا في الأمن الدولي يُشكل تحديات جديدة للجنة الأولى. علاوة على ذلك، عززت تلك الأحداث قناعتنا بأن مكافحة الإرهاب تتطلب اتخاذ إجراءات داخل كل بلد من بلداننا، تستكملها إجراءات في الإطار المتعدد الأطراف، والتي تظطلع فيها المنظمات الإقليمية والعالمية معا بدور أساسي.

وهكذا لم يعد بإمكاننا التكلم عن نزع السلاح بدون أن نأخذ بعين الاعتبار علاقته بالإرهاب والآثار التي

إلى سائر أعضاء المكتب. ولكم أن تطمئنوا على تأييدنا الكامل لكم في تنفيذ واجباتكم.

إن كرواتيا تتفق في الرأي مع من أعربوا عن قلقهم إزاء الوضع الراهن الذي آلت إليه مفاوضات نزع السلاح. فيها هو مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في ميدان نزع السلاح، يصل مرة أخرى إلى طريق مسدود. والمفاوضات المتعلقة بتنفيذ بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية توقفت فجأة منذ عام تقريبا. وفي الوقت ذاته، ما زالت الهوة القائمة فيما بين المطالب المتضاربة للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير النووية آخذة في الاتساع، حتى في الوقت الذي يتزايد فيه بالتأكيد عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية، وإن كان بصورة غير رسمية.

فما هو السبيل إلى التغلب على ما يواجهنا من أوجه التقصير؟ لا شك في أن العودة إلى الأهداف والقيم المشتركة تمثل جزءا من الحل المطلوب. وبدلا من التشبث بمواقف دفاعية متشددة، كما كان الحال في مؤتمر نزع السلاح على مدى السنوات الخمس الماضية، علينا أن ننظر فيما يمكن القيام به الآن، ونضع ثقتنا في الأمل بأن يقوم التقدم الذي نحرزه إلى مزيد من التقدم على طول الطريق. فما نخشاه، باختصار، هو أنه إن لم نتخذ في القريب العاجل إجراء محددًا وملموسًا، سيزداد التهديد بأن يصبح الركود والتراجع السمة الغالبة في عملنا.

وكرواتيا فيما يخصها، تواصل العمل في سبيل التنفيذ الفعال والسريع لجميع التزاماتها الدولية. وهي تقدم تقاريرها بانتظام لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية هنا في نيويورك. ومؤخرا، صدق البرلمان الكرواتي على البروتوكول الثاني المعدل بشأن الألغام والفخاخ المتفجرة، والبروتوكول الرابع المتعلق بأسلحة الليزر المسببة للعمى، والملحق باتفاقية

التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والألغام المضادة للأفراد والذخائر وجميع الأجهزة المتفجرة، وذلك لكي نحول بقدر الإمكان دون وقوعها في أيدي من يسيئون استخدامها من أفراد وجماعات.

وأخيرا، وعلى هدي هذا التفكير، نؤمن بضرورة التطبيق الأكثر صرامة وفعالية للمجموعة الوافية من المعايير القانونية الدولية المتعلقة بتزع السلاح، والتي تتضمنها الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات والمعاهدات الأخرى التي اعتمدت بالفعل في إطار منظومة الأمم المتحدة. ونعتبر أن الأمم المتحدة هي الحفل الطبيعي لضمان الأمن الدولي، وأنها الهيئة المناسبة أكثر من غيرها لتقرير الاتجاه الذي ينبغي اتخاذه في مسار نزع السلاح العالمي.

قبل عام مضى، بدأنا أعمال اللجنة الأولى بتعهدنا بأن نضاعف من جهودنا، في الممارسة العملية، من أجل كفالة الامتثال للمعايير التي اعتمدها بالفعل في مجال نزع السلاح، وإيجاد السبيل للتصدي معا للأخطار التي نتعرض لها بشكل جماعي. فلا ينبغي، إذن، أن نفقد الإحساس الذي تملكنا بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بالتضامن والتصميم على القيام بعمل مشترك. ولنعمد، بدلا من ذلك، إلى إحياء هذا الشعور من خلال تصميمنا الراسخ على النهوض بالتعددية في مجال نزع السلاح. ولنعمل من أجل تمكين اللجنة الأولى من توجيه رسالة واضحة وقائمة على المبدأ مؤداها أن التزامات نزع السلاح لا بد من التقيّد بها بصرامة، مع الاحترام التام للواجبات والاتفاقات المتعلقة بتزع السلاح، وأن الامتثال العالمي لها هو الدعامة الرئيسية للسلام والأمن الدولي.

**السيد سكراتشيتش (كرواتيا)** (تكلم بالانكليزية):  
سيدي الرئيس، أود أن أعنتم هذه الفرصة لأهنتكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. ونود أيضا أن نتوجه بتهانئنا

لا تمثل نفس المشكلة الإنسانية التي تمثلها الألغام المضادة للأفراد. ذلك أنها لم تنشر بنفس كميات الألغام المضادة للأفراد، وأنها أسهل في الكشف عنها بسبب حجمها ومحتواها المادي. ونحن نؤيد الجهود التي تُبذل في إطار فريق الخبراء الحكوميين من أجل جعل كل الألغام بخلاف الألغام المضادة للأفراد قابلة للكشف عنها، فضلا عن رفع كفاءة قدرات الإبطال الذاتي، أو التحييد الذاتي أو التدمير الذاتي لكل الألغام الأخرى بخلاف الألغام المضادة للأفراد، سواء كان ذلك من خلال صك قانوني جديد أو صك قانوني موجود بالفعل.

وكرواتيا تشارك بنشاط في العمل المتعلق باتفاقية الألغام المضادة للأفراد، بما في ذلك من خلال مختلف الأفرقة الرسمية وغير الرسمية التي تعمل في نطاق الاتفاقية. وفي اجتماع الدول الأطراف المعقود في أيلول/سبتمبر هذا العام، أحالت كرواتيا إلى جانب أستراليا، الرئاسة المشتركة للجنة الدائمة المعنية بتدمير المخزونات إلى رومانيا وسويسرا. ونتمنى لهما كل النجاح في السنة المقبلة، وخصوصا في هذا الوقت الحاسم الذي أوشكت فيه الحدود الزمنية الأولى المنصوص عليها في المادة الرابعة من الاتفاقية على نهايتها. ونشكر الدول الأطراف على قرارها بتعييننا مرة أخرى لفترة ولاية تمتد سنتين كمقرر مشارك ورئيس مشارك، وهذه المرة في اللجنة الدائمة المعنية بتقديم المساعدة للضحايا.

وفيما يتعلق بالتزامات اتفاقية أوتاوا، تود كرواتيا أن تعلن أنها تعترف بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة الرابعة بتدمير مخزوناتها من الألغام المضادة للأفراد، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. وسوف نحتفل بهذه المناسبة، ومن المتوقع أن يحضرها عدد كبير من المراقبين الحكوميين وغير الحكوميين. وفضلا عن ذلك، تعتزم كرواتيا عقد حلقة دراسية، في دوبروفنيك، بشأن الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، للنظر في التقدم المحرز في معاهدات حظر الألغام، وذلك بعد

حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. وسيكون البرلمان مستعدا لتقديم تقريره الأول بموجب البروتوكول الثاني المعدل، بحلول نهاية هذا العام.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، أيدت كرواتيا بالكامل الاقتراحات الداعية إلى توسيع نطاق الاتفاقية لتشمل الصراعات الداخلية، بتعديل المادة ١ من الاتفاقية الإطارية، ودعم إنشاء فريق مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين له منسقان منفصلان لبحث وسائل وسبل معالجة مسألة مخلفات الحروب من المتفجرات، ومواصلة دراسة مسألة الألغام بخلاف الألغام المضادة للأفراد.

وبخصوص تلك المسائل، وزعت كرواتيا ورقة موقف في الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، في تموز/يوليه من هذا العام. وباختصار، وبالنسبة للمسائل المتصلة بمخلفات الحروب من المتفجرات، فإننا نؤيد مبدأ الحل المنهجي لهذه المشكلة الإنسانية من خلال إبرام صك ملزم قانونا. وحتى وإن كانت هناك، بكل تأكيد، حاجة إلى مزيد من العمل بشأن مسائل مثل تعريف مخلفات الحروب من المتفجرات، ودور القانون الإنساني الدولي من حيث صلته بهذه المخلفات المتفجرة، وتحديد الجهة المسؤولة عن تحذير السكان المدنيين وإزالة المخلفات من المتفجرات بعد انتهاء صراع ما، فإننا نؤمن بأن الوقت قد حان لأن نمضي قُدما في عملنا على أساس ولاية تفاوضية بشأن هذه المسألة. وينبغي أن تكون إزالة مخلفات الحروب من المتفجرات واجبا إنسانيا لا جدال فيه. وسوف نؤيد بالتالي المبادرات الرامية إلى اختتام مفاوضات بشأن هذه المسألة في أقرب موعد ممكن.

وفيما يتعلق بالألغام بخلاف الألغام المضادة للأفراد، لا تزال كرواتيا متمسكة بموقفها، وهو أن هذه الألغام

أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ استضافت كرواتيا أحدث حدث مشترك لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو التمرين الدولي الأول للمساعدة وطرق التوصيل، بموجب المادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونشكر جميع من اشتركوا في هذا التمرين ونرجو أن تسهم نتائجه والدروس المستفادة منه إسهاما كبيرا في المساعدة على تبسيط وقت وإجراءات الاستجابة التي قد تُجرى بناء على إمكانية العمل بالمادة العاشرة من الاتفاقية.

وتعد كرواتيا كذلك اتفاقا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تقديم وحدة تطهير إشعاعي وبيولوجي وكيميائي لتكون تحت تصرف المنظمة بانتهاء هذا العام، وفقا للمادة العاشرة من الاتفاقية.

واشتركت كرواتيا بنشاط في مفاوضات الفريق المخصص التابع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية المعني بتنفيذ بروتوكول للاتفاقية. وفي المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية، وافقت كرواتيا على مواصلة أعمال الفريق المخصص على أساس النص الذي وضعه رئيس الفريق المخصص بشأن إبرام بروتوكول في المستقبل. وأعربت كرواتيا عن رأيها، وهو الأخذ بنهج شمولي إزاء عرض النص الذي وضعه رئيس الفريق والذي يحاول أن يجمع معا مواقف الحلول الوسط المختلفة التي نوقشت وعُرضت خلال مفاوضات الفريق المخصص.

وكان موقف كرواتيا أنه بينما قد لا يزال من المطلوب العمل بشأن عدة مجالات في النص الموضوع، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات التفتيش والزيارات في المستقبل وضرورة إيراد أحكام أخرى عن معلومات حماية الملكية التجارية، إلا أن النص يتيح مع ذلك فرصة ممتازة للتحرك صوب توصل المفاوضات إلى النتيجة المرجوة، وهي اعتماد

الاحتفال بتدمير المخزونات مباشرة. وتلك الحلقة الدراسية لن تركز فحسب على جوانب دولية مثل تنفيذ اتفاقية أوتاوا، بما في ذلك تعاون المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد، بل ستركز أيضا على قضايا مثل تطوير أساليب وتكنولوجيات جديدة لإزالة الألغام، وتمويل برامج إزالة الألغام، والتثقيف ورفع مستوى الوعي بمخاطر الألغام.

وكجزء من الجهود الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة اعتمدت حكومة كرواتيا برنامج "وداعا للسلح"، بهدف إتاحة الفرصة لمواطنيها لإرجاع ما احتفظوا به من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعد الصراع المسلح الذي كان دائرا في كرواتيا في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٥. وقد ثبت حتى الآن أن هذه المبادرة ناجحة إلى أقصى حد. إذ دُمرت بإشراف وزارة الداخلية الأغلبية العظمى من المعدات المتفجرة والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي جرى تسليمها. ونظرا لنجاح المبادرة، تم تمديدها إلى آخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، استضافت كرواتيا بنجاح في عام ٢٠٠٠ ثلاث زيارات تفتيشية من مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما أنها تبلغ بانتظام، وفقا للمادة الحادية عشرة من الاتفاقية، عن برنامجها للدفاع الوطني ضد الحرب الكيميائية.

وقدمت كرواتيا دعمها لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن استضافت عددا من الأحداث. استضافنا في دوبروفنيك في نيسان/أبريل ٢٠٠١ مؤتمرا عالميا معنيا بالإرهاب الكيميائي والبيولوجي كان متابعه لندوة عُقدت في زغرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بعنوان "حرب كيميائية وبيولوجية بدون أسلحة كيميائية وبيولوجية"، أُجري خلالها تمرين واستعراض عسكريان. وفي

المنطقة قبل أن يقدموا مرة أخرى على مبادرة لا تحظى بدعمها.

وكرواتيا، مثلها مثل غيرها من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، تستعد لتخفيض حجم قواتها العسكرية. وقد جرى الانتهاء - بالتعاون الوثيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي - من وضع مشروع خطة لتخفيض حجم القوات المسلحة. وينبغي للقوات المسلحة الجديدة في كرواتيا أن تتكون من حوالي ٢٥ ٠٠٠ فرد بانتهاء عام ٢٠٠٥ - أي بتخفيض قدره حوالي ١٧ ٠٠٠ فرد. وقد قررت منظمة حلف شمال الأطلسي أن تدعم برنامجا شاملا أنشأته حكومة كرواتيا للاحتفاظ بالضباط العسكريين الزائدين عن الحاجة، كجزء من إصلاحات الدفاع. وبرنامج العناية بالعمالين الكرواتيين المفصولين وتحولهم يهدف إلى توفير الدعم لجميع المجموعات المعنية، سواء بوضع خطط للتحويل، أو بتدريب العاملين على مواجهة سوق العمل، أو بإنشاء وظائف تحدد مسبقا في القطاع الخاص أو في غيره من الوكالات الحكومية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات حول إبرام معاهدة دولية في المستقبل، تعتقد كرواتيا، كما ذكرت سلفا، أنه ينبغي لنا أن نتحرك قُدمًا بندا بندا، وأن نحقق ما يمكن تحقيقه ثم ننتقل إلى البند التالي. وفي ذلك، تتشاطر كرواتيا الرأي مع شركائها الأوروبيين بشأن ضرورة إجراء مفاوضات في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح في جنيف حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي ضوء ذلك، تؤيد كرواتيا تمام التأييد المبادرة التي اتخذها مؤخرا في المؤتمر السفراء دميري ولينت ورييس وسالاندر وفيغا بشأن اقتراح برنامج عمل. ونرى أن هذه المبادرة تراعي مصالح جميع الأطراف المعنية وتتيح لنا فرصة ممتازة للعمل ما ينبغي أن نعمله في مؤتمر نزع السلاح.

بروتوكول جديد هدفه الأساسي ضمان عدم استخدام العوامل البيولوجية في إلحاق الضرر بالجنس البشري.

وستعمل كرواتيا مع شركائها من أجل الاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الخامس الذي عُقد مرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، بما في ذلك اعتماد بيان نهائي قوي. وفضلا عن ذلك، أشارت كرواتيا إلى أنها ستدعم بمفردها مقترحات الولايات المتحدة بشأن التدابير والتشريعات الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، رغم أنها تتشاطر وجهة نظر بعض الوفود الأخرى، وهي أن ذلك يشكل التزامات سياسية وليست قانونية، ولهذا تفضل كرواتيا استئناف المفاوضات من أجل وضع بروتوكول للاتفاقية يكون ملزما من الناحية القانونية.

وفيما يتعلق بالقضايا النووية، فإن كرواتيا بوصفها من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تدعم الأهداف الواردة في مبادرة جدول الأعمال الجديد. ونعتقد أنه ينبغي للدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تطالب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتثال للالتزامات التي وافقت هي نفسها على الوفاء بها من خلال معاهدة عدم الانتشار. وستشارك كرواتيا مرة أخرى هذا العام في تقديم مشروع القرار هذا، وتدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

وبعكس ذلك، فيما يتعلق بمسألة إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، لا يمكن لكرواتيا أن تدعم، كما أنها لن تدعم، إنشاء مثل هذه المنطقة في أوروبا الوسطى والشرقية بدون دعم وموافقة بلدان تلك المنطقة. والحال ليس كذلك في الوقت الراهن. وناشد من يأخذون بهذه المبادرة أن يجروا مشاورات مستفيضة مع بلدان تلك



عن تشبث حقيقي بقيم التعددية لأنه بات واضحا، في وجه هذه الأعمال التي غيرت مفهومنا عن التهديد تغييرا كاملا، أن الاستجابة الوحيدة هي العمل الجماعي الذي تُوَازره جميع موارد التضامن الدولي.

وفي مواجهة التهديد الحقيقي إلى أقصى حد للإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي، أصبح من المحتم على الجميع أن يعطوا الأولوية في اهتمامهم للتدابير التي تستهدف القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وأن يعملوا على إضفاء الصبغة العالمية على مختلف الصكوك الدولية المعنية بترع السلاح، وعدم انتشار الأسلحة النووية، وإنهاء سباق التسلح، وضمان ثبات المجتمع الدولي على درب التعددية.

وفي هذا السياق، كنا نتوقع إجراء جوانب حقيقية من التقدم. ولكن واقع اليوم يدعو إلى قدر أقل من التفاؤل، كما اعترف به الأمين العام، الذي ذكر في الفقرة ٦٣ من تقريره عن أعمال المنظمة أنه "لم تشهد منتديات نزع السلاح المتعددة الأطراف، خلال العام المنصرم، أي تعاون دولي يُذكر".

وعلى النقيض من ذلك، فقد استمرت الاتجاهات غير السارة، مثل الزيادة الضخمة في الإنفاق العسكري الذي تقدر إدارة شؤون نزع السلاح أنه يتجاوز اليوم ٨٠٠ بليون دولار سنويا - أي بزيادة نسبتها ٧ في المائة في ثلاث سنوات - وانتشار الأسلحة الصغيرة، وهي الأسلحة التي تغذي الصراعات الحالية، والتي يقدر عددها بأكثر من ٦٣٩ مليون قطعة سلاح في شتى أنحاء العالم.

ويرى وفدى أن علينا، في جملة أمور، أن نعيد تنشيط مؤتمر نزع السلاح، وهو الإطار الملئم الوحيد للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح. وينبغي للمؤتمر أن يعمل في دوراته المقبلة على إحراز تقدم حقيقي،

وفيما يتعلق بقضايا المؤتمر أيضا، تدعو كرواتيا أعضاء المؤتمر مرة أخرى إلى النظر بعناية في توسيعه. وكرواتيا على قائمة انتظار العضوية منذ ١٠ سنوات، ويبدو أننا لسنا أقرب إلى الانضمام إلى هذه الهيئة مما كنا عليه عندما قدمنا طلبنا أول مرة. وناشد أعضاء المؤتمر ألا يجعلوا قضية التوسيع رهنا لمشاكل لم تحل بعد يواجهها المؤتمر.

وأخيرا، وكجزء من استراتيجية كرواتيا للأمن الوطني التي اعتمدت في آذار/مارس من هذا العام، تعرب كرواتيا عن استعدادها لإجراء المزيد من التحديث لتشريعاتها الوطنية وعن رغبتها في ذلك فيما يتعلق بالرقابة على الواردات والصادرات من خلال الانضمام إلى ترتيبات دولية أخرى في مجال تحديد الأسلحة. ويشمل ذلك الانضمام إلى اتفاق واسنار بشأن مراقبة تصدير الأسلحة التقليدية والبضائع والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج (١٩٩٦)، ومجموعة أستراليا المعنية بالحد من نقل المعدات المستخدمة في إنتاج وسائط الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وكذلك نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، الذي أقامه الشركاء الاقتصاديون لمجموعة السبعة عام ١٩٨٧.

**السيد إكويبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا

لي أن أنضم إلى من تكلموا قبلي في هنتنتكم، سيدي، على انتخابكم وعلى العمل الممتاز الذي تضطلعون به بصفتمكم رئيسا للجنة الأولى. ويود وفد بلادي أن يؤكد لكم تعاوننا الكامل في ضمان تمكننا - بنهاية نقاشنا - من أن نقدم إلى المجتمع الدولي آفاقا جديدة للسلام والأمن في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف التي يجب البدء بها من جديد.

قبل عام، وفي نفس هذه القاعة، تأثرت أعمالنا تأثرا قويا بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية التي أغرقت الولايات المتحدة وكثيرا من البلدان الأخرى في حزن. وروح التضامن التي تجلّت في تلك المناسبة بعثت برسالة تنم

الأرضية التي زرعت في أراضيها. والكونغو، جارة أنغولا التي كابدت حربا طويلة كذلك، تولى اهتماما خاصا لهذه المسألة. ولهذا، فإن الكونغو، الدولة الطرف في اتفاقية أوتواوا منذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، قدمت مؤخرا أول تقرير لها تديلا على استعدادها للتعاون في هذا المجال.

وإذ يتولى بلدي رئاسة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا حاليا، أرى من واجبي أن أذكركم، بإيجاز، بالشواغل الأساسية للبلدان الـ ١١ الواقعة في هذه المنطقة دون الإقليمية في مجالات السلم والأمن ونزع السلاح، والظروف الكفيلة بتهيئة عهد من الاستقرار في منطقة كثيرا وطويلا ما كانت فريسة للتوترات.

وأود في المقام الأول أن أؤكد أنه منذ أواخر العام الماضي، فإن بصيصا من الأمل بدأ يلوح في معظم هذه البلدان، التي كانت تعاني من قلاقل شديدة حتى ذلك الحين. ونحن نلمس تطورات إيجابية، وإن كان يتعين تعزيزها، في بوروندي وأنغولا والكونغو - حيث عادت الحالة إلى طبيعتها منذ نحو ثلاث سنوات - وأيضا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وأود أن أنوه بالدور الذي يضطلع به كيان من كيانات الأمم المتحدة والأنشطة التي يقوم بها هذا الكيان في المنطقة دون الإقليمية في مساعدة الدول على اعتماد إجراءات لبناء الثقة منعا لنشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وتهيئة مناخ السلم والأمن المؤاتي للتنمية. وأشير هنا إلى اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا.

وفي ظل تفشى الأزمات والصراعات المسلحة في المنطقة دون الإقليمية - وما يترتب على ذلك من خسائر فادحة في الأرواح وتدفق موجات اللاجئين، والسكان المدنيين المشردين والتدمير على نطاق واسع - وفي غياب

آخذا في الاعتبار، في جملة أمور، القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بشأن نزع السلاح. وبوسعي أن أشير إلى عدد من هذه القرارات ذات الصلة، بما في ذلك، القرارات بشأن ترتيبات دولية فعالة لضمانة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ونزع السلاح الإقليمي، وتحديد الأسلحة التقليدية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وحظر التخلص من النفايات المشعة، والإزالة الكاملة للأسلحة النووية، والشفافية في مجال التسليح، واتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية. ونرحب أيضا بانضمام كوبا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقرارها بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولا شك أن هذين الأمرين هما دالتان قويتان لصالح استقرار المناخ الدائم للسلام والأمن على الصعيد العالمي.

إننا لا نغالي إذ نطالب المجتمع الدولي بضرورة رصد تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود هنا في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١. فهذه الفئة من الأسلحة هي المسؤولة عن القدر الأكبر من الخسائر في الأرواح في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، نرحب بانعقاد الاجتماع الرابع للدول الأطراف في اتفاقية أوتواوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وفي ذلك الاجتماع المعقود في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر، قررت الدول الأطراف، في جملة أمور، تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف الإنسانية للاتفاقية. وهذه مسألة تمس العديد من الشعوب الأفريقية، لا سيما في وسط أفريقيا، حيث أن أنغولا، مثلا، التي خرجت مؤخرا من حرب طويلة وفتاكة، تواجه الآن التهديد اليومي للألغام

الفتاكة التي تعصف بالمنطقة دون الإقليمية لكي نفهم مدى فداحة المشاكل التي يسببها هذا الوضع. إن ملايين الدولارات تنفق على الحرب كل عام.

وهذه النفقات العسكرية الضخمة من جانب بلدان ذات موارد محدودة إنما تعرقل تمويل برامج التنمية. وحتى بالنسبة لتلك البلدان التي يمكنها أن تخصص الموارد الضئيلة المتبقية للتنمية، فإن كونها في حالة حرب مستمرة يؤدي بالتأكيد إلى مناخ أمني غير مؤات للاضطلاع ببرامج محددة. وهذا الافتقار إلى التنمية يؤدي بدوره إلى تفجر الصراعات التي يستتبعها زيادة النفقات العسكرية، وتفشي الفقر، وتزايد انعدام الأمن.

ولذلك، وبمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء اللجنة، فإن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التي اجتمعت في كينشاسا، قد التزمت مجدداً، في جملة أمور، بإنعاش أنشطة الجماعة الاقتصادية، لا سيما تلك المتعلقة بتعزيز الأمن والسلم في المنطقة دون الإقليمية، ومواصلة وتسريع تنفيذ البرنامج الذي اعتمده اللجنة لدى إنشائها، وتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠١.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة هذه، قررت اللجنة في برنامج عملها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ أن تنظم الأنشطة التالية: حلقة عمل بشأن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك الموحد لإبلاغ النفقات العسكرية؛ وحلقة دراسية عن تنفيذ برنامج العمل المعتمد في مؤتمر الأسلحة الصغيرة في وسط أفريقيا؛ وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة في غابون، تعرف باسم بيونغو ٢٠٠٣، نسبة إلى

آلية إقليمية صالحة للبقاء للتصدي لهذه المشاكل على نحو فعال، قررت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أن تطلب المساعدة من الأمم المتحدة. وقد ردت المنظمة بشكل إيجابي إذ أنشأت في أيار/مايو ١٩٩٢ اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. وأنشئت هذه اللجنة لوضع إجراءات بناء الثقة بين الدول الأعضاء، وتشجيع نزع السلاح، والحد من التسلح، وتعزيز التنمية في المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا. وقد صممت هذه اللجنة لتكون أداة للدبلوماسية الوقائية تستهدف منع الصراعات بين الدول الأعضاء وفي داخلها.

وخلال فترة ١٠ سنوات من عمر اللجنة، وضعت إجراءات هامة لبناء الثقة، بما في ذلك اعتماد ميثاق عدم الاعتداء، واعتماد النصوص التي تحكم عمليات القوة المتعددة الجنسيات في وسط أفريقيا، وإنشاء نظام للإنذار المبكر ومجلس للسلام والأمن في وسط أفريقيا. وأود أيضاً أن أشير إلى الجهود التي تقوم بها اللجنة لتعزيز الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية من خلال إنشاء برلمان دون إقليمي ومركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا.

إلا أن أكبر إنجاز حققته اللجنة أهما وفرت للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إطاراً يمكن أن تجتمع من خلاله بشكل منتظم وأن تناقش الحالة في كل منها وأيضاً في المنطقة دون الإقليمية ككل، بغض النظر عن حالة العلاقات الثنائية القائمة بينها. وقد باتت اللجنة إطاراً لحوار دائم ومستمر بين الدول الأعضاء.

ومع ذلك، ولئن كنا نقدر إنجازات اللجنة فيما يتعلق بوضع إجراءات لبناء الثقة، فلا يمكن أن يقال نفس الشيء بالنسبة لإجراءات نزع السلاح وتحديد الأسلحة والتنمية. وما علينا إلا أن ننظر إلى عدد الصراعات

أندري إردوس، الرئيس السلف، على عمله الممتاز في اللجنة الأولى السنة الماضية.

ووفدي ممتن جدا لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح جايناثا دانابالا، على بيانه الشامل بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه اللجنة الأولى في هذه السنة. ومع أننا نؤيد على النحو الأوفى البيان الذي سيدي به لاحقا ممثل ميانمار بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، يرغب وفدي في التعليق على بعض القضايا التي هم بلدي بصفة خاصة.

ما زال موضوع نزع السلاح العام وتحديد الأسلحة يمثل مجالا من المجالات التي تتسم بأعلى الأولويات على جدول أعمال الأمم المتحدة لهذه السنة. ولقد دأب بلدي على الدعوة إلى نزع السلاح العام الكامل، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. فصدقت فييت نام على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تمثل حجر الأساس في النظام الشامل لعدم انتشار الأسلحة النووية. ووقعنا أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفما يتعلق بالنظام المتعدد الأطراف لتعزيز نزع السلاح العام وتحديد الأسلحة، يحيط وفدي علما مع بالغ القلق بإحراز تقدم ضئيل هذه السنة في مجال التعاون الدولي بصدد نزع السلاح. فلقد علّق استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. ولم تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ حتى الآن. وما زال مؤتمر نزع السلاح في مازق بشأن المفاوضات المتعلقة بتزع السلاح النووي. وتقتضي الضرورة بذل جهود ملموسة بغية تحقيق نزع السلاح الكامل.

عمليات حفظ السلام التي تشمل القوات المسلحة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

وتسلم بلدان وسط أفريقيا بأن السلام والأمن في منطقتها دون الإقليمية لا يمكن فرضهما من الخارج وأنهما يتوقفان في المقام الأول على إرادة قادة وسط أفريقيا وشعوها. وفي ظل الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها معظم هذه البلدان، فإنها تدرك أيضا أنه سيكون من الصعب عليها أن تحقق أهدافها بدون دعم المجتمع الدولي ومساعدته. لهذا، وباسم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أعتنم هذه الفرصة لكي أتوجه بشكرنا الحار إلى المجتمع الدولي - وإلى الأمم المتحدة على وجه الخصوص - على كل المساعدة التي وفرتها لنا منذ إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بالمسائل الأمنية في وسط أفريقيا. كما أحث المجتمع الدولي مرة أخرى على مساعدتنا في تنفيذ برنامج عمل اللجنة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ويكتسي ذلك أهمية خاصة الآن، إذ بدأ يلوح في الأفق بصيص أمل في السياق الجغرافي السياسي لمنطقة دون إقليمية لا تنتظر إلا عودة السلام والأمن والاستقرار إلى ربوعها كيما تنطلق قدراتها البشرية والطبيعية بالكامل. فلنعتنم هذه الفرصة الفريدة للقيام بعمل حقيقي من أجل توطيد السلام.

### السيدة فام في نغا (فييت نام) (تكلمت)

بالانكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام، يشرفني عظيم الشرف أن أتقدم بالتهنئة للسفير سيماكولا كيوانوكا على توليه رئاسة اللجنة الأولى. وأعتقد اعتقادا تاما أنه بفضل معرفته العميقة بميدان نزع السلاح، سيوجه مناقشات اللجنة الأولى بمهارة كيما تتوصل إلى نتيجة ناجحة. ويعرب وفدي عن تهنئه أيضا لأعضاء اللجنة الآخرين. ونشيد بالسيد

للمنظمة العالمية للجمارك والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وتتصدى أيضا بالتعاون مع زملائنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، للجرائم عبر الوطنية وتدفقات الأسلحة بصورة غير قانونية. ولكن، بالرغم من دعمنا للتدابير العالمية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، لا ينبغي لهذه التدابير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، أن تمنع الدول بأي طريقة من ممارسة حقها في الدفاع عن نفسها وتحقيق الأمن في حماية سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي.

وتؤيد حكومة فييت نام بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع المناطق الجغرافية. ومن شأن إنشاء هذه المناطق أن يسهم في وضع نهاية لانتشار الأسلحة النووية، مما يشكل خطوة إيجابية نحو نزع السلاح النووي الشامل، ويسهم في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. واستلهاما بهذه الروح، انضمت فييت نام إلى المعاهدة المعنية بإيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، مما يظهر الأمان المخلص لبلدان جنوب شرقي آسيا في السلام والأمن. وفي هذه المرحلة، يود وفدي أن يناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تصادق في أسرع وقت ممكن على البروتوكول الملحق بالمعاهدة لكي تظهر التزامها الجاد بهدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ونشيد أيضا بقرار منغوليا الإعلان عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونعتبر ذلك مساهمة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا.

وتتشاطر الرأي الذي أعرب عنه متكلمون آخرون ومفاده أنه لا بد من تعزيز مؤتمر نزع السلاح في جنيف بصفته المنتدى المتعدد الأطراف الفريد للتفاوض بشأن القضايا ذات الصلة بتزع السلاح. ونعتقد أنه لا بد من تنظيم جهود نزع السلاح بأطر متعددة الأطراف. ويجدوننا الأمل في أن تبذل الدول المعنية قصارى جهدها بإظهار إرادتها السياسية للخروج من المأزق، مما يجعل مؤتمر نزع

إن نزع السلاح النووي هو أصعب عقبة تعترض طريق نزع السلاح الكامل. واتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الأساس لوقف انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وتعزيز نزع السلاح، ولكن أحكاما كثيرة من الوثيقة الختامة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠١، لم تنفذ بعد. ويعتقد وفدي أنه يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تؤكد من جديد التزامها الذي لا لبس فيه بالمعاهدة وتنفيذ التزاماتها بموجب المادة السادسة. كما عليها أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن وقف تطوير الرؤوس النووية وإنتاجها وتكديسها ونظم إيصالها. ونشيد بتوقيع الولايات المتحدة وروسيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. ويدل قرار كوبا بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمصادقة على معاهدة تلاتيلولكو على التزام كوبا القوي بقضية نزع السلاح وتستحق بذلك أحر تهانينا.

لقد كانت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تنبها لنا جميعا، وأثارت المزيد من القلق بشأن حيازة جماعات الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فإننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء قرار إحدى الدول الحائزة لأسلحة نووية بالانسحاب من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ويتناقض هذا الإجراء مع مبدأ عدم الرجوع عن اتفاقات نزع السلاح النووي، ويشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وإن الحكومة الفييتنامية تمثل امتثالا كاملا لبرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١ المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. وتضبط فييت نام بشدة صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها ونقلها وامتلاكها ضمن ولايتنا القضائية. وتشارك فييت نام أيضا بنشاط في الإطار التعاوني

على الصعيد الدولي السنة الماضية فيما يتعلق بتحقيق نزع السلاح العام الكامل. وقبل سنتين، استفاد قادة العالم بالفرصة التي هيأها لهم مؤتمر قمة الألفية حيث قالوا: "لن ندخر جهدا في سبيل تخليص شعوبنا من ويلات الحروب"، "وسنسى أيضا إلى القضاء على المخاطر التي تمثلها أسلحة التدمير الشامل". (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٨)

وكما نعلم، فإن ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، وانتشارها، تسبب أيضا قلقا رئيسيا لدى أفريقيا، لأن تلك القارة هي أكثر القارات إصابة بنكبة الصراعات. وتعمل الدول الأفريقية، بصورة فردية وجماعية، من أجل القضاء على هذه الآفة. وأدت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى حالة انعدام الأمن التي تسببها، إلى نشوء ظاهرة المقاتلين السابقين في أفريقيا، الذين كثيرا ما ينخرطون - كعصابات مسلحة - في أنشطة إجرامية تشمل الاتجار بالأسلحة والمخدرات، والسطو المسلح في المدن وفي الطرق، ويشكلون تهديدا مستمرا للأمن والاستقرار في البلدان التي خرجت توا من صراعات.

لهذه الأسباب، تعتقد توغو اعتقادا راسخا بضرورة قيام التضامن والمساعدة الدوليين بالاضطلاع بدور هام في أنشطة بناء السلام. وما لم يحدث ذلك فإن البرامج التي تستهدف نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماعهم، والتي يجب من الناحية المنطقية أن تشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا يمكنها أن تحقق نتائج ذات مغزى.

كذلك، لا بد من أن يتشكل ويتطور التعاون الحقيقي الأكثر اتساقا في عملنا في مجال مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التي تشكل عقبة حقيقية في وجه الاستفادة الرشيدة من الأراضي في المناطق التي زرعت فيها تلك الألغام.

السلاح أداة فعالة في المفاوضات من أجل وضع اتفاقية يمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الانشطارية من أجل الأسلحة النووية.

وتعلق فييت نام أهمية كبيرة على تعزيز الاستخدام الدولي لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية في ما يتعلق بتقديم تقارير عن النفقات العسكرية لزيادة الشفافية في مجال التسلح. وتقدم فييت نام سنويا المعلومات الكاملة التي يطلبها السجل.

وفي الختام، أؤكد من جديد على أن فييت نام، بصفتها عضوا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، قد بذلت، وستواصل بذل، قصارى جهدها للمساهمة بنشاط في أعمال الأمم المتحدة. وأؤكد للجنة، مرة أخرى، تعاون ودعم وفدي على النحو الأوفى.

**السيد كويتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي بادئ ذي بدئ أن أهنئكم بجماعة يا سيدي الرئيس على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. ونود أن نؤكد لكم دعمنا التام في تنفيذكم لولايتكم. ونحن متأكدون من أن مداولاتنا، ستحقق بإرشادكم نتائج إيجابية. وأود أن أهنئ أيضا السيد جايناثا دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الاستهلاكي المفصل جدا الذي أدلى به في بداية مناقشاتنا وعلى شتى التقارير والملاحظات التي وفرها للجنة.

بعد انقضاء ما يزيد على ٥٠ سنة من إنشاء الأمم المتحدة، ما زال تعزيز السلام والأمن الدوليين - مع أنه أحد الأسباب الرئيسية لإنشاء المنظمة - في مقدمة شواغلنا. وبالرغم من أن التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي نحو نزع السلاح العام الكامل وتحديد الأسلحة، جدير بالثناء، إلا أنه لم يحقق توقعاتنا حتى الآن. ويشاطرنا الأمين العام شواغلنا، وهو الذي أكد في الفقرة ٦٣ من تقريره عن أعمال المنظمة (A/57/1) الجمود والركود اللذين اتصفت بهما الإجراءات

وما فتئت أفريقيا تدلل منذ عدة سنوات على تصميمها على أن تتولى زمام أمورها بنفسها، خصوصا من خلال زيادة عدد المبادرات التي تعزز قدراتها على صون السلم وتسوية المنازعات والصراعات. ويرحب المجتمع الدولي بهذه الجهود، لا سيما الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، وفي أعقاب الأحداث الخطيرة التي وقعت في غرب أفريقيا، رحب الأمين العام بمبادرات السلام التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة التي اندلعت في كوت ديفوار، وأعلن تأكيده أن الأمم المتحدة مستعدة لدعم أي جهود إقليمية تبذل في هذا الخصوص. وأملنا أن يصبح هذا الالتزام واقعا ملموسا عندما يحين الوقت المناسب. ولا تزال تعيش في ذاكرتنا التجربة المريرة التي خاضتها بلادي من ناحية التضحيات التي قدمتها في نشر قوات فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو عام ١٩٩٩، واستضافتنا للمحادثات التي أدت إلى إبرام اتفاق لومي بشأن الأزمة في سيراليون.

وكثيرا ما تبين لنا أن الجهود التي يبذلها الأفريقيون أنفسهم بتشجيع من المجتمع الدولي لا يتم دائما دعمها من الناحيتين المالية والسوقية.

ويشكل تكديس أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية التي ما زالت موجودة، تهديدا مستمرا آخر للسلم والأمن الدوليين. ونؤيد الفكرة القائلة إن نزع السلاح النووي يجب أن تكون له أولوية مطلقة. ومع ذلك، ترى توغو أنه لا بد من القيام بكل عمل ممكن لتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والجهود الرامية إلى السيطرة على سباق التسلح في نهاية المطاف. ويجب علينا ألا نسمح لسباق التسلح بأن يمتد إلى مناطق جديدة. ومن المهم إعطاء اهتمام مستمر

ولكن كانت التقارير المتتالية للأمم المتحدة تدل على أن إنتاج الألغام المضادة للأفراد آخذ في التناقص، فإننا لن نكون مفرطين في التوكيد على أن جميع البلدان المنتجة للألغام الأرضية يجب أن تنضم إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وعند هذا الحد، من المهم بشكل خاص أن نشير إلى تزايد أهمية الدور الذي تضطلع به المراكز الإقليمية للسلم ونزع السلاح في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. إن الطبيعة الذاتية لهذه المراكز تعني أنها مدعوة إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول في شتى مناطق العالم من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، من خلال إعداد تدابير لبناء الثقة. وفيما يتعلق بالمركز الإقليمي لأفريقيا الموجود مقره في بلدي، فإنه مما يثير الانزعاج ملاحظة أن هذا المركز ما زال يعاني من مصاعب مالية جمة رغم انقضاء ١٠ سنوات على إنشائه. فالتبرعات الطوعية المنخفضة أصلا مع الأسف تزداد تضاهلا، على الرغم من التعهدات العديدة، وهي لا تفي حتى بتكاليف التشغيل والإدارة. وتؤكد الفقرات من ٥٢ إلى ٦٠ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن برنامج نزع السلاح هذه الرؤية للحالة. وفي ضوء الدور النشط الذي يضطلع به هذا المركز في جهود بناء السلام ونزع السلاح في أفريقيا، فإننا نرى أن الوقت قد حان لكي نتساءل عما إذا كان ممكنا تغطية المصروفات التشغيلية والإدارية لمركز لومي من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر التأكيد على الامتنان العميق الذي تشعر به حكومة توغو للبلدان والمنظمات والمؤسسات التي تقدم الدعم إلى مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا.

تشكل الآن أسلحة محتملة للدمار الشامل، وأنه لا بد من تنمية تعاون دولي مناسب فيما بين جميع الدول من أجل القضاء على الإرهاب.

وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء ائتلاف عالمي يسعى إلى إيجاد السبل والوسائل التي تكفل استتصال شأفة الإرهاب، مع الاحترام الصارم في نفس الوقت لأحكام ميثاق الأمم المتحدة وللحريات الأساسية. ولا بد من أن يكون هناك وعي يقظ في العالم يستهدف تحديد الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل بغية ضمان نزع السلاح الشامل وهذا هو في الواقع أمل توغو العميق.

**السيد الشامسي** (الإمارات العربية المتحدة): يسرني في البداية، وباسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أقدم لكم بأخلص التهاني لانتخابكم رئيساً لهذه اللجنة ذات الدور الحيوي الهام في تعزيز الأمن الدولي من خلال جهود ومسامحة الأمم المتحدة. وإنما على ثقة بأن خبيرتكم الواسعة بمسائل نزع السلاح ستساهم في تقريب وجهات النظر فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. وفي هذه المناسبة، تتمنى لكم ولأعضاء المكتب التوفيق والنجاح. كما لا يفوتني أن أشكر سلفكم على إدارته للدورة السابقة للجنة وأيضاً وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح وإدارته على الجهود القيمة التي يبذلونها من أجل تعزيز التعاون الدولي في مجالات نزع السلاح واستتباب الأمن والسلم الدوليين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد البدر (قطر).

لقد مر عامان على إعلان قمة الألفية الذي تعهد فيه رؤساء الدول والحكومات على العمل من أجل خلق عالم يسوده السلام والأمن والرخاء. إلا أنه، وبعد عام واحد من ذلك الإعلان، استيقظ العالم على الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من

لإنشاء ونشر أنظمة تحكم عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وترى توغو أن الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يشكل شرطاً لازماً لا بد منه لتحقيق نزع السلاح النووي. وتبعاً لذلك نطالب الدول التي لم تفعل ذلك بعد بأن تصبح من أطراف هذه المعاهدة، التي تمثل حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة كوبا قبل وقت قليل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، والتصديق على معاهدة تلاتيلولكو في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف، لا يسعنا إلا أن نأسف لأن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، التي تمثل حجر الزاوية للاستقرار الاستراتيجي، قد تم نبذها قبل وقت قليل من جانب أحد الأطراف المتعاقدة. وأملنا ألا تؤدي عملية النبذ تلك إلى تفكيك مجمل إطار المعاهدة الذي أنشئ من أجل تحديد الأسلحة، أو إلى تآكل الاستقرار الاستراتيجي. ومع ذلك، فإن توقيع الرئيسين الروسي والأمريكي في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ على معاهدة موسكو المتعلقة بقيام هذين البلدين بتخفيض نشر أسلحتهم النووية يمثل فيما يبدو بادرة مشجعة في هذا الصدد.

ومن نفس المنطلق، يحيط وفد بلادي علماً مع الارتياح بالاستنتاجات الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة القذائف، الذي قدمه الأمين العام إلى هذه الدورة للجمعية العامة.

وتمثل الأحداث التي وقعت في الولايات المتحدة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ مظهراً من أبشع مظاهر العنف الإرهابي. لقد ساهمت تلك الأحداث في إثارة وعي المجتمع الدولي بالأخطار الجديدة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وأصبح من الواضح أن الطائرات المدنية يمكن أن



٨٣٩ بليون دولار أمريكي، بزيادة ٣٩ بليون دولار عن العام الذي سبقه. وتؤكد التقارير أيضا وجود زيادة مطردة في تجارة السلاح، والتي تذهب النسبة الكبرى منها إلى الدول النامية. وهو مؤشر إلى حالة الخوف وانعدام الأمان التي تعيشها تلك الدول، مما يدفعها إلى تكديس الأسلحة تحسبا لاعتداءات متوقعة، أو بسبب تهديد قوى معادية، على حساب المتطلبات الاقتصادية والإنسانية لمجتمعاتها. هذا بالإضافة إلى التسابق المعلن وغير المعلن الحاصل في مجال امتلاك ونقل وإنتاج وتخزين المواد الانشطارية والنوية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية، وهو ما يشكل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين، وهدما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والهيئات المعنية لتحقيق التقدم في مجالات نزع السلاح، والحد من إنتاج ونشر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، من منطلق رفضها لمبدأ سباق التسلح وتكديس الأسلحة كسياسة للردع الأمني، تحت المجتمع الدولي على إيجاد استراتيجية دولية شاملة لتحقيق الأمن على مستوى إقليمي وعالمي، تستند في مقوماتها إلى مبادئ القانون الدولي وقرارات واتفاقيات الأمم المتحدة المبنية على مبادئ المساواة واحترام سيادة الدول. وإنما، إذ ننظر بتفاؤل إزاء اتفاق دول مجموعة الثمانية على إقامة شراكة عالمية ضد انتشار أسلحة و مواد الدمار الشامل، للعمل على دعم مشاريع محددة للتعاون، لمعالجة المسائل المتعلقة بعدم الانتشار، ونزع السلاح، ومواجهة الإرهاب والسلامة النووية، ندعو الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة إلى تعزيز اتفاقيات نزع السلاح، وبالذات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكي تدخلا حيز النفاذ بعد اكتمال انضمام العدد اللازم من الدول الأعضاء، وكذلك اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وفي ذات الوقت، ندعو إلى إيجاد

أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، والتي أدت إلى مقتل حوالي ثلاثة آلاف شخص من المدنيين الأمريكيين ومواطني الدول الأخرى. وبعد تلك الأحداث العنيفة، أدرك العالم حقيقتين هامتين: الأولى ما يمكن أن يكون عليه حجم الدمار والموت لو استخدمت أسلحة الدمار الشامل أو السلاح النووي في تلك الهجمات؛ والحقيقة الثانية، أن هناك سلاحا أكثر تدميرا من كل الأسلحة، وهو مشاعر الحقد والكراهية والغضب الكامنة وراء كل أنواع الصراع والحروب. وازدادت قناعة العالم بأن عمل الأمم المتحدة من أجل السلام ونزع السلاح بات أكثر أهمية وإلحاحا عن أي وقت مضى، وأن ما يمر به العالم من صراعات إقليمية وغير إقليمية، وما نشهده من عنف متزايد في العديد من مناطق العالم، ينبغي أن يدفعنا إلى تأكيد تمسكنا بتعزيز دور القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات ومعاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والقضاء على أسباب الصراعات في مهدها.

ورغم التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في إحلال السلام في بعض مناطق الصراع في العالم، ما زال هناك الكثير أمام المنظمة لعمله من أجل السلم والأمن الإقليميين والدوليين. فهناك ملايين البشر في أرجاء متفرقة من العالم يعيشون في خطر منذ زمن طويل، سواء بسبب احتلال قوى أجنبية لأراضيهم، أو بسبب الفقر المدقع والصراعات العرقية والحروب الأهلية.

ومما يدعو للأسف أنه لم يجرز أي تقدم ملموس نحو حل مشاكل تلك الملايين، مما يعرقل جهود إحلال السلام وتحقيق الأمن العالمي. ومما يزيد من القلق، هو الزيادة العالمية الملحوظة في الإنفاق على التسلح، مقابل انحدار في مستوى الإنفاق على برامج التنمية وبناء اقتصادات الدول النامية والدول الفقيرة، وهو ما يشكل أهم مسببات نشوب الصراعات المسلحة في العالم. وتشير التقارير المتعلقة بالتسلح إلى أن حجم النفقات العسكرية العالمية للعام الماضي بلغ

الأسلحة النووية، وإخضاع كل منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك وفقا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والقرارات الصادرة عن مؤتمر عام ٢٠٠٠ السادس لاستعراض المعاهدة، وبالذات فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، وذلك حتى يتم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، كما هو معمول به في مناطق أخرى من العالم. ونطالب أيضا بإرغام إسرائيل على الامتناع عن استخدام الأسلحة المحرمة دوليا وغير التقليدية التي تستخدمها ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تسببت، بالإضافة إلى قتل العديد من المدنيين، في تشويه وإعاقة العشرات من الأفراد بمن فيهم الأطفال والنساء، وهو ما يتعارض مع القوانين الدولية والأعراف الإنسانية، ويولد مآسي إنسانية ومشاكل اقتصادية واجتماعية على المدى البعيد.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن بأن سبل الحوار والحلول السياسية هي أفضل السبل لحل النزاعات والخلافات. لذا، فإنها، وهي تراقب بقلق التوتر المتصاعد بين الهند وباكستان، تدعو الدولتين الكبيرتين إلى توخي الحكمة والمسؤولية الأمنية والسياسية وتسوية الخلافات القائمة بينهما بالحوار والطرق السلمية تعزيزا للأمن الإقليمي والسلام الدولي.

لقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة دوما على دعم الجهود الدولية الرامية إلى حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات المسلحة في مناطق النزاعات والتوتر في عدة مناطق في العالم. وساهمت دولتي في بعض عمليات حفظ السلام في مناطق النزاع في العالم، وفي تقديم شتى مساعدات الإغاثة وإعادة الإعمار للمؤسسات الوطنية التي دمرت بفعل الحروب، ونزع الألغام المضادة للأفراد، كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان وأفغانستان

صك عالمي غير مشروط، يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وإلى إنشاء آليات متخصصة منبثقة عن مؤتمر نزع السلاح تعنى بمتابعة جهود القضاء التدريجي على هذه الأسلحة، وذلك في إطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا المضمار، نود أن تؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود لاحتواء جميع المسائل المتصلة بالقذائف من جميع جوانبها. وبما أن القذائف تعتبر وسائل إيصال لأسلحة الدمار الشامل، لذا فإن الحد منها يعتبر أحد الأركان الأساسية لصون السلم، وهذا يتطلب سن صك مقبول عالميا يعالج الشواغل المتصلة بالقذائف من جميع جوانبها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ترحب بقبول العراق بعودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، لما يمثله ذلك من التزام بقرارات الأمم المتحدة وتأكيد لسيادة القانون الدولي، مما يعزز الأمن والسلم والاستقرار في المنطقة. وإننا نتطلع إلى تحقيق تعاون دولي مشترك لتعزيز ودعم هذه الخطوة العراقية بما يكفل تخييب المنطقة حربا ثالثة لا تحمد عقباه، وحل المسألة العراقية بالسبل السلمية دون استخدام القوة العسكرية.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم توترا وخطورة، نظرا لوجود دولة محتلة تمارس القمع والإرهاب العسكري، بما تمتلكه من ترسانة متفوقة، كما ونوعا، من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. ودولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد أنه لا يمكن أن يتحقق السلام والأمن في المنطقة ما دامت إسرائيل، الدولة المحتلة، تمتلك أسلحة نووية. وعليه، نطالب المجتمع الدولي، وبالذات الدول الكبرى المؤثرة، بالضغط على إسرائيل لإلزامها بالانضمام غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة غير المنضمة لها، والامتناع عن إنتاج

الانتشار. وليس هناك مكان آخر في العالم يجتمع فيه هذا القدر من الخبرة الفنية والتجربة بشأن تحديد الأسلحة كما يجتمع في هذه الغرفة. وأطلع للعمل مع الأعضاء، متعلما منهم ومحرضا التقدم في مجابهة التحديات التي تواجهها.

ونحن نجتمع في وقت وعد وخطر كبيرين. وهو وقت وعد لأن الدولتين اللتين لديهما المخزونات الأكبر لحد بعيد من الأسلحة النووية قررتا، اعترافا منهما بأنهما لم تعودا خصمين، خفض قواهما النووية بصورة درامية. وهو وقت خطر لأن انتشار أسلحة التدمير الشامل يتزايد، كما أن الهجمات الإرهابية التي أحيينا ذكرها مؤخرا تظهر بجلاء كبير التهديدات التي سنواجهها جميعا لو أتيحت للإرهابيين سبل الحصول على تلك الأسلحة. ومن كلامي اليوم، أود أن أسلط الضوء على الأهمية المستمرة لتحديد الأسلحة في ضوء ذلك الوعد وذاك الخطر كليهما.

وكان زوال الشيوعية من الاتحاد السوفياتي السابق ونهاية الحرب الباردة بين أكثر التطورات درامية - وأكثرها إيجابية - في العلاقات الدولية من نصف القرن الماضي. ومع ذلك، لم يقدر الجميع الفرص الجديدة التي هيأتها هذه التطورات، كما تردد كثيرون في التخلي عن المؤسسات المعتادة للحرب الباردة. فعلى سبيل المثال، كان يتنبأ بصورة واسعة بأن معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يمكن إلغاؤها دون إقحام العالم في سياق تسليح جديد.

ومع ذلك، أثبتنا خلال السنة الماضية أن تلك التنبؤات كانت قائمة على أساس واه. فقد أقيمت المعاهدة بصورة ودية واتفقت الولايات المتحدة وروسيا فوراً على تنفيذ أكبر خفض على الإطلاق في القوات النووية المنشورة.

وتسنى الاتفاق عن طريق التفاوض بين الولايات المتحدة وروسيا السريعة على معاهدة خفض الأسلحة

وكوسوفو والصومال. وإننا نؤكد على أهمية البحث بجدية في الأسباب السياسية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية المؤدية إلى الصراعات، والعمل، في إطار الشراكات الدولية والإقليمية، لاجتثاث جذورها، وتوفير الظروف السياسية والاقتصادية الرامية إلى منع الصراعات وتحقيق الأمن والسلم في مناطق الصراعات والتوتر.

وأخيراً، إن تكاتف المجتمع الدولي - وبالذات الدول الكبرى والدول المتقدمة - والتزامه بضمان تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتنفيذ القرارات الدولية الداعية إلى تحرير الشعوب من الاستعمار، وحققها في الحرية وتقرير المصير، وتوفير ظروف معيشية تحقق قدراً عادلاً من الكرامة الإنسانية، والعمل على تنفيذ برامج التنمية والمساعدات الاقتصادية والتنمية للدول الفقيرة والأقل نمواً، تنفيذاً للتعهدات والاتفاقيات الدولية، أمور كفيلة بتحقيق الأمن والسلم الدوليين اللذين أنشئت المنظمة العالمية، أساساً، لتحقيقهما.

**السيد ريدميكر** (الولايات المتحدة الأمريكية)  
(تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم لمناصبهم المسؤولة. وإنني لعلى ثقة بأن خبرتهم ومهارتهم المجتمعة ستخدمنا بصورة حسنة في عملنا الهام. وأود أن أطمئنهم إلى مساندة وفدي لهم في أدائهم مسؤولياتهم.

وألاحظ بشعور كبير بالارتياح دنو موعد الذكرى العاشرة لإنشاء سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتجعل مشاركة أكثر من ١٦٠ بلداً في عملية السجل منه تدبيراً دولياً حقيقياً لبناء الثقة، كما أنني أتطلع لأن يصبح تدبيراً عالمياً في السنوات القادمة.

ويسرني كثيراً أن أتكلم في هذه اللجنة لأول مرة مناقشاً نهج الولايات المتحدة إزاء تحديد الأسلحة وعدم

وبإبرام معاهدة موسكو، اتخذت الولايات المتحدة مرة أخرى بعض خطوات وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومما يدعو للأسف، أنه تماما بينما يتحول العالم بعيدا عن ميزان الرعب بين القوتين العظميين. نجد أنفسنا مواجهين بزيادة ملحوظة في التهديد بخطر الإرهاب. ونحن الأمريكيين رأينا رؤيا العين الخراب الذي يمكن أن يتزله الإرهابيون عندما يكونون مسلحين بالمدى. وتقشع أبداننا حين نتخيل مدى الزيادة في الموت والدمار اللذين يمكن أن يسعوا إلى إحداثهما إذا ما قرروا استعمال أسلحة الدمار الشامل.

إن الأمر لا يقل خطرا عن حرب بين الحضارة والبربرية. وهناك أدوار في هذه الحرب يضطلع بها كل من مجتمع إنفاذ القانون، والعسكريين، والعاملين في مجال الصحة العامة وغيرهم. وما يستطيع مجتمع تحديد الأسلحة فعله هو تعزيز الإطار الدولي لمنع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين أو في أيدي الدول التي تدعم الإرهاب على سبيل السياسة الوطنية. كما يمكن لمجتمع تحديد الأسلحة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها ضمن الأطر الموجودة بصورة أفضل. ويجب الوفاء بهذه الالتزامات إذا أريد لها أن تخدم غرضا مفيدا.

ونعتقد أنه ينبغي أن تنتمي جميع بلدان العالم لمعاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ وينبغي لكل دولة تنتمي إليها أن تمتثل لأحكامها امتثالا كاملا؛ ويجب على الأطراف أن يسائل بعضها بعضا وأن تتخذ الخطوات المناسبة لردع الانتهاكات.

ومن شأن الاعتماد العالمي للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يزيدنا اطمئنانا إلى الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، يسرني أن أقرر أنه

الاستراتيجية الهجومية - معاهدة موسكو - وعلى الإعلان المشترك بشأن العلاقة الاستراتيجية الجديدة، بفضل الإطار الاستراتيجي الجديد الذي أرساه الرئيس بوش مع روسيا. وعلى النقيض من تحديد الأسلحة الاستراتيجية خلال الحرب الباردة، لم يستغرق التفاوض بشأن هذين الاتفاقيين سنوات من حساب أنظمة معقدة للحدود والحدود الفرعية والتحقق؛ إذ اتفق كلا البلدين على أن تلك الأنظمة غير ضرورية في هذه المعاهدة. وفي خلال أشهر قليلة، تسنى للولايات المتحدة وروسيا أن تسجلا في معاهدة رسمية وطويلة الأجل القرارات التي سبق أن اتخذها كل منهما بشأن خفض رؤوسه النووية الاستراتيجية.

ومن ثم وضع الطرفان في شكل قانوني التزامات كل منهما بخفض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة، عدة آلاف، لتتراوح ما بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ بحلول سنة ٢٠١٢. وتمثل هذه التخفيضات اقتطاع حوالي الثلثين دون المستويات الحالية وأدى من ذلك كثيرا بالنسبة لأرقام فترة الحرب الباردة.

وفي نفس الوقت، اتفقت الولايات المتحدة وروسيا على إعلان مشترك يعالج جوانب أوسع للإطار الاستراتيجي الجديد. وهو يركز على التهديدات الوثيقة الارتباط التي يمثلها الإرهاب الدولي وانتشار أسلحة الدمار الشامل كما يعترف بالتحسينات الرئيسية من طبيعة العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا. وهو ينشئ فريقا استشاريا للأمن الاستراتيجي، عقد أول اجتماع له قبل أسبوعين في واشنطن. وستسمح هذه الهيئة التي تشمل وزارة الخارجية والدفاع في البلدين، لنا بمواصلة المناقشات لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز الشفافية والقدرة على التنبؤ.

أخرى. ولكن سياسة الولايات المتحدة هي بصورة عامة أن تدعم جهود منظمات مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دعما كاملا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم كل الوسائل المتاحة له، ليس فحسب لضمان الامتثال للمعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف المتعلقة بتحديد الأسلحة، بل أيضا للإبقاء على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بعيدة عن أيدي الإرهابيين والدول الراعية للإرهابيين.

وستتقدم الولايات المتحدة في دورة اللجنة الأولى هذه بمشروع قرار يعيد التأكيد على القيمة التي يضعها المجتمع الدولي في الامتثال لنظامي تحديد الأسلحة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولقد نالت في السابق قرارات مماثلة تأييدا إجماعيا. وآمل في الظروف الحالية في ألا تتوقع أقل من ذلك.

وبالإضافة إلى الأنظمة القائمة، فإن الولايات المتحدة أعربت مرارا عن تأييدها للجهود الرامية إلى حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى. ونحن نؤيد المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تخدم المصالح الأمنية للأطراف المتفاوضة. إن جهود بعض أعضاء المؤتمر لعرقله التقدم في مسألة يتفق الجميع على أنها جاهزة للتفاوض، وذلك في محاولة لفرض إجراء مفاوضات في مجالات غير ذات صلة، هي تحريف لقاعدة توافق الآراء في المؤتمر. والتمادي في هذه الجهود لن ينجح بكل تأكيد في الإجبار على الشروع قبل الأوان في إجراء مفاوضات في مجالات أخرى. ولن يفضي استمرار الجمود في المؤتمر إلا إلى المزيد من تهميشه في شؤون الأمن الدولي ودفع المزيد من الدول إلى التشكيك في استمرار جدوى هذا المحفل.

في وقت سابق من هذا العام قدم الرئيس لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة البروتوكول الإضافي للولايات المتحدة. وبضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من الوسائل، يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في بذل الجهود للحد من خطر تحويل المواد النووية والمعدات والتكنولوجيا عن وجهاتها الحقيقية.

ويظهر التزام الولايات المتحدة بفعالية تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف في الإجراءات التي اتخذناها خلال السنة الماضية فيما يتعلق بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فعندما أدركت الولايات المتحدة والأطراف الأخرى أن المنظمة لم تكن تدار بفعالية، كان المسار السياسي السهل هو أن التزم الصمت بينما تصاب المنظمة بالضمور البطيء. وبالفعل نصحتنا بلدان كثيرة أن نتبع ذلك المسار بالضبط. ومع ذلك، قررنا بدلا عن ذلك أن نبدأ جهودا لإعادة الحيوية للمنظمة. وبما أن المنظمة الآن في ظل قيادة جديدة، فإننا على ثقة من أنها تستطيع أن تنفذ بفعالية الأعراف الدولية فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، بشرط أن تتلقى دعما وافيا من المجتمع الدولي. وبناء عليه، تقدم الولايات المتحدة تبرعا للمنظمة بحوالي مليوني دولار. وبالإضافة لذلك، قررنا أن نرفع تمثيلنا الدبلوماسي لدى المنظمة في لاهاي. ونحث الدول الأخرى على الانضمام إلينا في تقديم تلك التبرعات للمنظمة وفي اتخاذ خطوات أخرى للتشديد على تقديم الدعم الدولي للمدير العام بفيرتر بينما هو يبدأ في إعادة الحيوية لتلك المؤسسة الهامة المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة.

إن تدابير المساعدة في التحقق من الامتثال مقومات أساسية لمعظم الأنظمة التقليدية لتحديد الأسلحة، والتي كثيرا ما تشمل أحكاما متعلقة بالإعلانات وعمليات التفتيش بل وإنشاء أجهزة للتنفيذ. وهناك أمثلة، كما هو الحال بالنسبة للأسلحة البيولوجية، كان من الأنسب فيها اتباع نهج

جديدا للتعاون الدولي الهادف إلى مكافحة الإرهاب، أصبح من الحتمي بشكل متزايد أن ندرج عنصر تحديد الأسلحة ونزع السلاح في عملية وضع استراتيجية شاملة للأمن الدولي.

وينبغي أيضا أن يشجع السياق الدولي الجديد ثقافة نزع السلاح، التي هي عنصر أساسي في منع نشوب الصراعات والترويج لقيم السلام في كل أنحاء العالم.

ومع ذلك، فإن نزع السلاح يستدعي تنفيذ استراتيجية شاملة تتضمن خفض الإنفاق العسكري، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الأسلحة الكلاسيكية والتقليدية. وكل ذلك ينبغي أن يقترن بالإصرار على تعزيز احترام جميع الدول لكل التزاماتها بموجب معاهدات واتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار، وعلى ضمان تنفيذها الفعال. إن إسهام الدول المتسم بالشفافية وعدم التراجع في هذه العملية سيعزز تدابير بناء الثقة اللازمة لإقامة نظام متعدد الأطراف وقابل للتطبيق وجدير بالثقة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

علاوة على ذلك، فإن أي نزع للسلاح يكون جزئيا أو انتقائيا أو تملية الظروف - حتى ولو كانت له بعض الجوانب الإيجابية - لن يكفي للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه الأمن الدولي، وخاصة تهديد أسلحة الدمار الشامل، التي تعرض للخطر وجود البشرية بأسرها، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، الذي يؤثر على مناطق عدة في العالم، ويؤجج الصراعات ويعوق الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبالذات في أفريقيا.

وينبغي الاستمرار في الجهود التي بُدلت خلال العقد الماضي لتحقيق نزع حقيقي للسلاح، آخذين بعين الاعتبار التحديات الجديدة التي تواجه أمن الدول.

ولقد دفعنا الخطر الإرهابي أيضا إلى تركيز الانتباه مجددا على الأسلحة الإشعاعية. ولا بد من أن نحول دون إمكانية اقتناء الإرهابيين لمواد إشعاعية وصنع سلاح للنشر الإشعاعي أو "القنبلة القذرة". وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهيئات أخرى على تهيئة السبل لتحسين التحكم المادي في هذه المواد.

وأنا أقدر العمل الشاق الذي يضطلع به ممثلو اللجنة الأولى والتزامهم بتقديم أكثر من ٥٠ مشروع قرار سنويا. ولكن التهديدات الخطيرة الجديدة التي نواجهها حاليا تثبت الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات من جانب كل دولة عضو. ولن يجدي كثيرا عدد القرارات التي نمررها كل عام إذا ما أخفقت جهودنا في وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي الحيلولة دون وقوع مثل هذه الأسلحة بحوزة جهات آتمة. إن الهدف الأسمى للولايات المتحدة، هو أن نجعل العالم أكثر أمنا وأمانا من خلال جهودنا الدولية في مجال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار. وأنا أعرف أنه هدف يتشاطره أعضاء اللجنة، وأتطلع إلى العمل معهم جميعا في هذا المسعى الحاسم.

**السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** أود، باسم وفد المغرب، أن أتقدم بأحر التهاني إلى الرئيس على توليه رئاسة هذه اللجنة الهامة. كما نقدم تهانينا إلى جميع أعضاء المكتب. ونؤكد لهم على التعاون الكامل للوفد المغربي لضمان نتيجة ناجحة لهذه الدورة.

وأود أيضا أن أشيد إشادة خاصة بالسيد جاينثا دانابالا وبموظفي إدارة شؤون نزع السلاح على دعمهم المستمر لقضايا نزع السلاح والأمن الدولي التي يتم تناولها هنا.

بعد عام من أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، التي أغرقت المجتمع الدولي بأسره في الأسى، وأعطت زحما

بشأن نزع السلاح، مما يسمح بترشيده كامل جهد نزع السلاح المتعدد الأطراف.

ومملكة المغرب، البلد المحب للسلام والذي ظل مفتوحا على امتداد تاريخه للحوار بين الثقافات في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي أفريقيا، تبقى ملتزمة بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، وتضع جهودها الدبلوماسية دائما في خدمة السلام، وبخاصة في أفريقيا التي عانت تحت وطأة الاستعمار وأثناء الحرب الباردة. ونحن نسعى إلى المساهمة بشكل إيجابي في توطيد السلام والأمن في منطقتنا، ونلتزم بإقامة تجمع إقليمي مغربي مستقر، يحترم السيادة والسلامة الإقليمية لكل أعضائه الخمس.

ووفقا لسياستنا التي تركز بثبات على هدف نزع السلاح العام الكامل، صدقت المغرب على كل الاتفاقيات والصكوك تقريبا في هذا المجال. وهذا العام، انضمنا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وخصوصا بروتوكولها بشأن حظر أو تقييد استعمال الألغام والفخاخ المتفجرة والأجهزة المتفجرة الأخرى، بصيغته المعدلة في عام ١٩٩٦.

وتعلق المغرب أهمية خاصة على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتقد أن عالمية المعاهدات المتصلة بعدم انتشار تلك الأسلحة أصبحت ضرورية بصفة مطلقة، نظرا لما تنطوي عليه من أخطار تهدد العالم بأسره. ومن هنا، تناشد المغرب جميع الدول التي ليست أطرافا في هذه المعاهدات أن تنضم إليها، وبذلك تعزز الجهود الرامية إلى توطيد السلام والأمن الدوليين.

وتعتقد المغرب أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار. وبالتالي فإنها ستواصل العمل من أجل ضمان الانضمام العالمي إلى تلك المعاهدة. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار

ونود في هذه المناسبة أن نعرب عن ارتياحنا للعمل الموضوعي الذي أُنجز حتى الآن في مجال نزع السلاح وفي مجال عدم الانتشار، خاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية.

وفي هذا الصدد، نرحب بإبرام اتفاق في موسكو، في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، يتعلق بتخفيض أسلحتهم النووية الاستراتيجية. ولكننا نرى انه ينبغي بذل المزيد من الجهود على هذا المنوال في إطار متعدد الأطراف بغية تحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية، الذي يظل الهدف الأولوية لمنظمتنا.

علاوة على ذلك، نعتقد أن اعتماد المجتمع الدولي في تموز/يوليه ٢٠٠١ لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، يمثل خطوة هامة في هذا السياق. ومازلنا نأمل أن يفضي هذا البرنامج إلى نظام ملزم قانونا في السنوات القادمة.

ومع ذلك ينبغي ألا تدفعنا كل هذه المنجزات إلى غض النظر عن الصعوبات التي لا تزال تعيق عملية نزع السلاح متعددة الأطراف، والتي هي الشاغل الرئيسي لهذه اللجنة. فلا تزال العقبات تعترض دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ واعتماد بروتوكول لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ومن هذا المنطلق، نأسف على أن مؤتمر نزع السلاح، الذي يعود إليه الفضل في إبرام بعض الصكوك القانونية الهامة، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا يزال مشلولاً منذ ما يقرب من ست سنوات.

ويحدونا الأمل في أن يتسنى إيجاد حل لهذا الوضع الذي ينطوي على مفارقة زمنية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه قد يكون من الملائم عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة

السلاح، في فلسفة الأمم المتحدة، يظل المكمل الطبيعي لنظام الأمن الجماعي الذي أنشئ في سان فرانسيسكو.

#### السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): يسعدني

أن أعبّر عن سرورنا بانتخاب السيد سيماكولا كيوانوكا رئيساً لهذه اللجنة، كما يسرني أن أهنئ أعضاء المكتب على الثقة التي فازوا بها. وإنما على يقين بأن قدراتهم وخبراتهم الواسعة سوف تمكننا من إتمام أعمال اللجنة بصورة بناءة وناجحة.

كما أود أن أشكر السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، على الجهود التي يبذلها لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه لإنجاح أعمال هذه اللجنة.

لقد أكد إعلان مؤتمر قمة الألفية على عدم جواز تصنيع وتكديس الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أو التهديد باستخدامها تحت أية ذريعة. وبالتالي يجب السعي بشكل حثيث للقضاء على تلك الأسلحة، وذلك من خلال التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا الإعلان.

ومن أهم الجوانب التي يجب أن نغيرها هذه اللجنة العناية الخاصة، هو عدم السماح بازدواجية المعايير والتلاعب بمصير الشعوب تحت مختلف التسميات والعبارات. ففي الوقت الذي ينكر فيه البعض حق شعب في الدفاع عن كرامته وأرضه وحقه في تقرير المصير، يُسمح للآخرين بتكديس واستخدام مختلف أنواع الأسلحة، ثقيلها وخفيفها، ناهيك عن القيام بتزويد الطرف المعتدي بكافة أنواع الأسلحة، وفتح المنشآت النووية أمامه للاستفادة من الخبرات في صناعة الأسلحة النووية.

لقد كثر الحديث مؤخراً حول خطورة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وإمكانية حصول إرهابيين دوليين على هذه الأسلحة. وكما هو معروف، فإن هذا الخطر

كوبا الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ونعرب عن رغبتنا في أن نرى بلدانا أخرى تحذو حذوها على الفور.

والمغرب مقتنعة بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم في تخفيض الخطر النووي. وانطلاقاً من هذا الاقتناع وقعنا، في نيسان/أبريل ١٩٩٦، على معاهدة بليندانا التي تنشئ المنطقة الأفريقية الخالية من الأسلحة النووية، وبهذه الروح أيضاً نشجع على إنشاء مثل هذه المناطق في أقاليم أخرى. ونرحب، في هذا الصدد، باختتام المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وأخيراً، تحرص المغرب كل الحرص على أن ترى الشرق الأوسط وقد أصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية. فالحالة الراهنة هناك تستدعي أن يكرس المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً لجهود تستهدف استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في تلك المنطقة الحساسة للغاية. ومن المؤسف، في هذا الصدد، ملاحظة أن إنشاء مثل هذه المنطقة ما زال يتعثر بسبب دولة واحدة في المنطقة، هي إسرائيل التي ليست حتى الآن طرفاً في معاهدة عدم الانتشار، والتي ترفض إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن أي تحليل لطائفة المسائل المتصلة بتزع السلاح يتطلب عملية تكثيف متواصلة لجهازنا المتعدد الأطراف لتزع السلاح حتى يكون مواكباً للبيئة الدولية الجديدة. ونعقد أن المهمة الأساسية لهذه اللجنة هي التركيز بجدية على هذه المسألة مع توخي أقصى درجة من المرونة، وتوافق الآراء بين جميع الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات غير الحكومية. وقد علمتنا حكمة الأمم أن من يحوز السلاح سيستعمله في نهاية الأمر. وهذا هو السبب في أن نزع



أسلحة الدمار الشامل، والحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها.

ونود في هذا الصدد، أن نذكر بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، الخاصة بمشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، حيث خلصت هذه الفتوى إلى أن الخواص الفريدة للأسلحة النووية، ولا سيما القدرة التدميرية وقدرتها على التسبب في آلام إنسانية لا حصر لها، وقدرتها على إيقاع الضرر بالأجيال المقبلة تجعلها ذات إمكانية فاجعة. فالقوة التدميرية للأسلحة النووية لا يمكن احتواؤها في حيز أو زمن، فليدورها إمكانية تدمير الحضارة بكاملها والنظام الإيكولوجي للكرة الأرضية برمته.

وتتابع سورية باهتمام موضوع الشفافية في مجال التسلح برمته. وهي تؤكد في هذا الإطار على موقف المجموعة العربية في هذا المجال. وترى سورية أنه من الضروري أن تأخذ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاغل العربية بعين الاعتبار عند مناقشة هذا الجانب الهام من عمل الأمم المتحدة، بحيث يشمل سجل الأمم المتحدة أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، إضافة إلى أن يأخذ في الحسبان الوضع الحالي في الشرق الأوسط، ومواصلة احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وحيازتها للأسلحة النووية، وعدم إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مقابل عدم امتلاك الدول العربية هذه الأسلحة.

وحول مسألة الألغام ترى سورية أنه لا بد من اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير للتخفيف من مخاطر الألغام، وهي تتضمن كشف وتحديد المناطق المحتمل وجود الألغام فيها، ووضع إشارات تحذيرية عليها ومنع اقتراب السكان منها؛ وضرورة تبادل الخبرات بين الدول في مجال نزع وإزالة الألغام؛ وضرورة إلزام الطرف القائم بالزرع بترع الألغام

لا ينحصر في منطقة بعينها، بل يشمل مناطق عديدة من العالم. ومن المؤسف أن بعض الأوساط الدولية تشن حملة ظالمة ضد دول عربية وإسلامية دون سواها، متجاهلة في الوقت نفسه ما تمتلكه إسرائيل من جميع أسلحة الدمار الشامل، وخاصة من ترسانة نووية كبرى، ورفضها جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، في الوقت الذي أعربت فيه دول المنطقة عن استعدادها لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل.

وإذا كنا نبحث عن السلم والأمن الحقيقيين في المنطقة والعالم، فإننا ندعو اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى بذل جهود حثيثة وجادة لجعل منطقتنا خالية م، أسلحة الدمار الشامل تحت إشراف الأمم المتحدة. ونؤكد على أن الدول العربية مستعدة لإنشاء هذه المنطقة إذا وافقت إسرائيل على إعلان إقامة هذه المنطقة، وشرعت بإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تماما كما فعلت باقي دول الشرق الأوسط العربية والإسلامية، وما أكد عليه مؤتمر قمة عدم الانحياز في ديربان عام ١٩٩٨.

وفي هذا الإطار، يرحب وفدي بإعلان الحكومة الكوبية الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مما يدفع باتجاه عالمية هذه المعاهدة.

ومن جهة ثانية، تؤيد سورية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بهدف استعراض وتقييم تنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح لعام ١٩٧٨، وبما يتيح فرصة لاستعراض أهم جوانب عملية نزع السلاح من منظور أكثر انسجاما مع الحالة الدولية الراهنة، وتعبئة المجتمع والرأي العام الدوليين من أجل القضاء على الأسلحة النووية وغيرها من

على مقر الشرطة وعلى أي مكان آخر له طابع عسكري. وفي آن واحد أصبحت مدن استراتيجية أخرى في كوت ديفوار ضحايا لهجمات مسلحة قام بها إرهابيون، وهي - أبيدجان، العاصمة الاقتصادية؛ وبواكيه، العاصمة الداخلية؛ وكورهوغو، العاصمة الشمالية.

ولقد تسببت هذه الهجمات التي اتسمت بعنف غير مسبوق في إزهاق الأرواح، وأسفرت عن تدمير مادي كبير. وكان من بين ضحايا هذه الهجمات وزير الدولة ووزير الداخلية وعدد كبير من ضباط الجيش. وأدت هذه الهجمات أيضا إلى قتل الجنرال روبرت غيبي، رئيس المجلس العسكري السابق وزوجته. وأخذ وزير الرياضة كرهينة حينما كان يت رأس احتفالا رياضيا في مدينة بواكيه. وحتى ٢٦ أيلول/سبتمبر، بلغ العدد الرسمي للضحايا ٢٧٠ قتيلا و ٣٠٠ جريح. لقد كنا نعتقد في البداية أن هذا التمرد قام به جزء من الجيش، ولكننا أدركنا من واقع الأهداف المتوخاة، والسبل والوسائل المستخدمة، وتنوع جنسيات المعتدين والبيانات التي أدلوا بها إلى وسائل الإعلام الأجنبية، أننا كنا نتعرض لهجمات إرهابية تستهدف الإطاحة بحكومة منتخبة ديمقراطيا.

ونود أن نوضح أن هؤلاء المعتدين استخدموا أسلحة متطورة لم تكن جزءا من ترسانة قواتنا المسلحة. وعلاوة على ذلك، كانت لديهم موارد مالية ضخمة يستخدمونها لتجنيد الشباب - كرها أو طوعا - في المدن التي أخذوها رهينة في الأسابيع القليلة السابقة. والأكثر من ذلك، يمكننا أن نرى من بين المعتدين الذين تم أسرهم بعض العسكريين الذين كانوا قد فروا من الجيش في عام ٢٠٠٠، والتمسوا اللجوء في الخارج. وهناك أيضا مرتزقة كان قد تم تجنيدهم من البلدان المجاورة الناطقة بالإنكليزية والفرنسية، بالإضافة إلى وحدة من جيشنا كان من المقرر أن يتم تسريحها في نهاية عام ٢٠٠٢.

المزروعة عند انسحابه، أو تسليم مخططات كاملة للحقول المزروعة وبدفعة واحدة وليس على مراحل، كي لا ينجم عنها المخاطر والأضرار المعهودة؛ والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية للعناصر التي تتعرض لخطر الإصابة بالألغام والذخائر المنضبة.

لقد ساهمت سورية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي عقد في نيويورك من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي هذا المجال يسرنا أن نرحب بشكل خاص بالفقرات المتعلقة بحق الشعوب في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال الأجنبي وتقرير المصير. ويعتقد وفدي أن خطة العمل التي تم تبنيها في المؤتمر خطوة في الاتجاه الصحيح، على الرغم من أنها لم تلب كافة الطموحات والتطلعات التي كانت تصبو إليها جميع الوفود.

وفي الختام، يؤكد وفدي لكم مرة أخرى عن استعدادنا للتعاون معكم في التوصل إلى نتائج مثمرة لعملائنا في هذه اللجنة، بما يساهم في تحقيق هدفنا الأسمى وهو نزع السلاح النووي بشكل خاص والأسلحة الفتاكة الأخرى، بغية تخليص شعوبنا من ويلات الحرب المدمرة، وإسهامنا جميعا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

**السيد كوامي (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):**

أبدأ بيباني بالإعجاب عن الشكر للسيد الرئيس على إعطائي الكلمة لمخاطبة أعضاء اللجنة الأولى، حتى أبين للمجتمع الدولي فحوى الأحداث الجارية في بلدي منذ ما يزيد على أسبوعين.

في ليلة ١٨ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وقعت كوت ديفوار ضحية عدوان عنيف. في البداية، وقع هجوم بالمدفعية على منازل وزراء الدولة والداخلية والدفاع، فضلا عن منازل مسؤولين آخرين. ووقع هجوم بالمدفعية أيضا

وفي هذا السياق، نرحب برد الفعل الفوري من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي نظمت اجتماعا طارئاً عقدته في أكرا، وأدانت فيه بالإجماع هذا العدوان، وأنشأت لجنة وساطة للتفاوض مع مرتكبي هذا العدوان، رغم أننا لا نعرف هويتهم حتى الآن. وتريد الجماعة أيضا إنشاء قوة سلام عاجزة.

وفي مواجهة هذا الوضع الصعب، استطاعت القوات المالية لنا أن تردع المهاجمين وأن تحرر عاصمتنا الاقتصادية أبيجان. وهم يحتفظون الآن بمديني بواكي وخوروغو، ويحاولون الاستيلاء على مدن أخرى في البلاد، وسيسيطرون على نحو ٤٠ في المائة من أراضي كوت ديفوار. إن الحكومة، رغبة منها في المحافظة على سلامة الأرواح البشرية، دأبت على تشجيع الحوار بهدف القضاء على بؤرة الصراع هذه. وعلى عكس الادعاءات التي ظهرت في بعض وسائل الإعلام، فإن الأحياء التي طهرتها قوة الأمن تضم سكانا من المواطنين ومن الأجانب. وكانت تضم أيضا مخابئ للأسلحة، وقد استخدمها المعتدون الذين شنوا هجمات يومي ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر كمناطق لجوء.

وبالنيابة عن شعب كوت ديفوار الباسل، أود أن أعتنم هذه الفرصة التي أتاحتها لي هذا المحفل السامي لكي أتوجه بالشكر إلى البلدان الشقيقة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى جميع البلدان الأفريقية وكل البلدان الصديقة التي ما فتئت تقدم الدعم لنا بشكل دؤوب منذ اندلاع هذه الأزمة. ونتوجه بالشكر أيضا إلى فرنسا، بلد الحرية والمساواة والإخاء، على دعمها، وكذلك إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والدول الأخرى أعضاء مجلس الأمن. ويعرب شعب كوت ديفوار لهم جميعا عن امتنانه وشكره لهم على قرارهم بدعمنا في هذا الوقت العصيب. ونتوجه بنداء رسمي إلى المجتمع الدولي من أجل بذل قصارى

يمكنكم جميعا أن تروا أن تلك العملية كانت محاولة لانقلاب عسكري لا يمكن تبريرها في ضوء الجهود الكبيرة التي تبذلها كوت ديفوار والمنجزات الهامة التي تحققتها. وعلى الصعيد السياسي، رحب المجتمع الدولي، كما تعرفون، بالعمل الذي أنجزناه في تنظيم محفل للمصالحة الوطنية بين جميع أبناء كوت ديفوار. وسيؤدي هذا المحفل إلى تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة في ٥ آب/أغسطس تأخذ بعين الاعتبار تنوع المعتقدات السياسية في بلدنا.

وأدت الإصلاحات الاقتصادية التي اضطلعت بها حكومتنا إلى تمكينها من تقليص معدل النمو السليبي من -٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى -٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى -٠,١ أو -٠,٢ في المائة عند نهاية هذا العام.

وفي إطار مكافحتنا للفقر، حرصت كوت ديفوار على أن تصبح سيدة مصيرها وتعاونت بسبل مختلفة. وعلى ذلك، فإن ما شهدناه هو أياد خفية سعت إلى الاستحواذ على بلدنا. لقد حاولنا إصلاح شؤوننا المالية العامة والقضاء على الفقر من خلال تطبيق أمر نادر في أفريقيا - ألا وهو التأمين الصحي الشامل والتعليم المجاني.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، بدأت كوت ديفوار - التي كانت معزولة ذات يوم عن العالم - تستعيد مكانتها بين أسرة الأمم، بالالتقاء بالمانحين والدول الأخرى من كل أنحاء العالم. كل ذلك حققته هذه الحكومة المنتخبة ديمقراطيا والتي كانت ضحية للعدوان، ويريد المرتزقة، الذين حصلوا على التدريب والدعم من الخارج، القضاء على هذه الحكومة، وزعزعة استقرار منطقتنا شبه الإقليمية بأكملها بل وأفريقيا بأكملها، لأن كوت ديفوار بلد محب للسلام يشكل الأجناب ٢٥ في المائة من سكانه.

والدكتور آلستروم نائب المدير، نائب مدير معهد استكهولم لبحوث السلام الدولي؛ والسيدة ريببكا جونسون، المديرة التنفيذية لمعهد أغرونوم. والدعوة موجهة إلى جميع الوفود وممثلي المنظمات غير الحكومية، وموظفي الأمم المتحدة

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالانكليزية): قبل رفع هذه الجلسة، أود أن أذكر الوفود بأن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بشأن بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي هو يوم الخميس ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الساعة ١٨/٠٠. ويرجى من الوفود التكرم بتقديم مشاريع قراراتها بأسرع ما يمكن لتمكين الأمانة العامة من إعدادها كوثائق رسمية وإتاحتها خلال المرحلة الثانية من عملها. ويرجى من الوفود أيضا أن تقدم مشاريع قراراتها بنسخ مطبوعة وأقراص كمبيوتر لضمان تجهيز النصوص.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

جهده لمساعدة كوت ديفوار على تجاوز هذه الفترة الصعبة التي تهدد بإشغال منطقة غرب أفريقيا، بل والقارة الأفريقية برمتها.

**الرئيس بالنيابة**: استمعنا إلى المتكلم الأخير المدرج على قائمة المتكلمين لجلسة هذا الصباح، أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة.

**السيد ستار** (أمين اللجنة) (تكلم بالانكليزية): لقد طلب مني أن أعلن ما يلي: ستنظم إدارة شؤون نزع السلاح حلقة نقاش عن أثر أحداث ١١ أيلول/سبتمبر على جدول أعمال نزع السلاح في القرن الحادي والعشري، اليوم من الساعة ١٣/١٥ حتى الساعة ١٥/٤٥ في قاعة المؤتمرات هذه. وسيكون المتحدث الرئيسي الرايت أونورايل كامبل رئيس وزراء كندا الأسبق. وسيشارك في النقاش المحاضرون البروفسور ثاكور نائب مدير جامعة الأمم المتحدة،